

Document: EB 2019/126/R.28  
Agenda: 7(f)(i)  
Date: 25 March 2019  
Distribution: Public  
Original: English



الاستثمار في السكان الريفيين

## اتفاقية قرض شريك ميسر من وزارة الشؤون الخارجية في فنلندا لدعم برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

**Charlotte Salford**

نائبة الرئيس المساعدة  
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2142  
البريد الإلكتروني: c.salford@ifad.org

**Alvaro Lario**

نائب الرئيس المساعد  
كبير المراقبين والموظفين الماليين  
دائرة العمليات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403  
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

**Luis Jiménez-McInnis**

مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2705  
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

**Katherine Meighan**

المستشارة العامة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2496  
البريد الإلكتروني: k.meighan@ifad.org

**Domenico Nardelli**

أمين الخزانة ومدير  
شعبة خدمات الخزانة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2251  
البريد الإلكتروني: d.nardelli@ifad.org

**Advit Nath**

المراقب المالي ومدير  
شعبة المحاسبة والمراقب المالي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829  
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والعشرون بعد المائة

روما، 2-3 مايو/أيار 2019

للموافقة

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للمصادقة على المقترح المفصل، الوارد في المقطع ثالثاً من هذه الوثيقة، المتعلق بقرض الشريك الميسر الذي ستوفره جمهورية فنلندا من خلال وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية.

وقد وقعت وزارة الخارجية في فنلندا والصندوق اتفاقية هذا القرض بتاريخ 14 مارس/آذار 2019، وهو يمثل تماماً للأحكام الواردة في إطار قروض الشركاء الميسرة الذي صادق عليه المجلس التنفيذي. وسوف تدخل اتفاقية القرض حيز النفاذ بعد مصادقة المجلس التنفيذي في الصندوق عليها، في أعقاب استعراض لجنة مراجعة الحسابات لها.

## اتفاقية قرض شريك ميسر من وزارة الشؤون الخارجية في فنلندا لدعم برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد

### أولاً - موجز تنفيذي

- 1- صادق المجلس التنفيذي على إطار قروض الشركاء الميسرة، في دورته الخاصة التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2017، وقد نص هذا الإطار على المعايير والمعالم القياسية التي يجوز للصندوق أن يقترض بموجبها من خلال أسلوب قروض الشركاء الميسرة من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية. وقد جاء هذا الإطار استجابة لحاجة الصندوق لتعبئة موارد إضافية خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد أو ربما بما يتعداها، كأداة رئيسية في الإطار المالي للمؤسسات المالية الدولية، وكوسيلة لتوسيع قاعدة التمويل بما يتعدى المساهمات الأساسية المعيارية.
- 2- قرض الشريك الميسر هو قرض توفره دولة عضو في الصندوق أو مؤسسة تدعمها دولة عضو، بموجب أحكام وشروط تتضمن سعر فائدة أقل بكثير من أسعار السوق، وأجال استحقاق وفترات سماح طويلة. وتتلقى الدول الأعضاء التي توفر قروض شركاء ميسرة حقوق تصويت على أساس "عنصر المنحة" المتأصل في مثل هذه القروض نظراً لشروطها التيسيرية.

### ثانياً - تحديث عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

- 3- يشير آخر تحديث عن النموذج المالي للصندوق إلى وجود فجوة تمويلية في فترة التجديد الحادي عشر للموارد بما يعادل حوالي 430 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ الموارد المالية التي يحتاج الصندوق للوصول إليها من خلال الاقتراض، إذا ما أراد إيصال برنامج القروض والمنح لهذه الفترة والمقدر بمبلغ 3.5 مليار دولار أمريكي، بافتراض الوصول إلى المستوى المستهدف للمساهمات الأساسية في هذا التجديد بما يعادل 1.2 مليار دولار أمريكي.
- 4- ويمكن ردم الفجوة المذكورة أعلاه من خلال تقديم الدول الأعضاء للمزيد من المساهمات، ومنها على سبيل المثال، المساهمات التكميلية غير المقيدة. أو كبديل لذلك، يمكن للصندوق أن يفعل نافذة الاقتراض، أولاً من خلال قروض الشركاء الميسرة، وبعدها من خلال إطار الاقتراض السيادي.

5- على مدى الأشهر الماضية، عقدت إدارة الصندوق محادثات مع العديد من الدول السيادية والوكالات التي تعتبر مؤهلة لإقراض الصندوق بموجب إطار قروض الشركاء الميسرة. وقد تقدمت المناقشات مع فنلندا بصورة سريعة، وخلال دورة المجلس التنفيذي للصندوق المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلنت فنلندا إدارة الصندوق بنيتها توفير قرض من قروض الشركاء الميسرة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وعلى هذا الأساس ولإيفاء بمعيار أهلية توفير قرض من قروض الشركاء الميسرة في كون المساهمة الأساسية في تجديد الموارد تتراوح بين 80 في المائة من وسطي المساهمتين الأساسيتين في فترتي التجديد الأخيرتين، أودعت فنلندا بتاريخ 4 فبراير/شباط 2019 وثيقة مساهمة بقيمة 4.62 مليون يورو، إضافة إلى وثيقة المساهمة الأساسية التي بلغت قيمتها 6 ملايين يورو بما في ذلك المساهمة الأساسية والمساهمة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون. وخلال انعقاد دورة مجلس المحافظين في 14 فبراير/شباط 2019، أعلنت فنلندا قرارها بتوفير قرض شريك ميسر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بمبلغ قدره 50 مليون يورو. وفي 14 مارس/آذار 2019، قامت وزيرة التجارة الدولية والتنمية في فنلندا معالي السيدة Anne-Mari Virolainen، ورئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو، بالتوقيع على اتفاقية قرض الشريك الميسر بقيمة 50 مليون يورو، والتي ستغدو نافذة المفعول بعد مصادقة المجلس التنفيذي عليها في أعقاب مراجعة لجنة مراجعة الحسابات لها.

### ثالثاً - مقترح للاقتراض من وزارة الخارجية في فنلندا والالتزام بحوكمة قرض الشريك الميسر بشأن الاقتراض

6- تسعى إدارة الصندوق للحصول على مصادقة المجلس التنفيذي لاقتراض مبلغ 50 مليون يورو من وزارة الخارجية في فنلندا لتمويل جزء من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

7- وبما يتفق مع متطلبات قروض الشركاء الميسرة، تعتبر فنلندا مؤهلة لإقراض الصندوق لأن مساهمتها الأساسية في التجديد الحادي عشر للموارد تتراوح حدود 80 بالمائة من وسطي مساهمتها الأساسية بالعملة المحلية في فترتي التجديد السابقتين (التجديد التاسع للموارد والتجديد العاشر للموارد).

### ألف - تحليل المقترح

8- تتمثل الخصائص الأساسية لهيكلية هذا القرض على النحو التالي:

عملة التعيين: اليورو؛

• أجل الاستحقاق: 40 سنة؛

• فترة السماح: عشر سنوات

• سعر الفائدة: 0.10 بالمائة سنوياً على المبلغ المتبقي من القرض؛

• رسوم الالتزام: صفر؛

• السحب: السحب على بشريحة واحدة.

9- واستناداً إلى الشروط المذكورة أعلاه، وبما يتماشى مع معايير الحساب الواردة في المقطعين سادساً - باء وسابعاً من إطار قروض الشركاء الميسرة، يتضمن القرض الذي توفره فنلندا للتجديد الحادي عشر للموارد

عنصر منحة بحدود 18.94 مليون يورو، مما يرفع المساهمة الإجمالية لفنلندا في فترة التجديد الحادي عشر الموارد إلى 127 في المائة مقارنة بمساهمتها في التجديد العاشر للموارد.

### باء - استخدام الأموال المقترضة

10- بما يتفق مع الأحكام الواردة في إطار قروض الشركاء الميسرة، سوف يتم تخصيص الموارد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للدول الأعضاء المقترضة بشروط مشابهة أو أعلى من تلك المطبقة على قرض الشرك الميسر، كما هو ملائم، بما يغطي جملة المنتجات الإقراضية التي يوفرها الصندوق ككل. وسيتم إعطاء الأولوية للقروض الموفرة بشروط تيسيرية للغاية أو بشروط مختلطة.

### جيم - المعدلات المالية بموجب إطار قروض الشركاء الميسرة

11- تنص الوثيقة المعنونة "استراتيجية الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها" بأنه يحق للصندوق أن يقترض إلى ما يصل إلى 50 بالمائة من إجمالي المساهمات الأساسية في تجديد الموارد (أي 600 مليون دولار أمريكي). وتمثل قروض الشركاء الميسرة الخيار الأقل تكلفة للحصول على هذه الأموال المقترضة.

### دال - تقييم المخاطر

12- تتوقع الفقرة سادساً - باء (17) من إطار قروض الشركاء الميسرة أنه وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، ستخضع حصائل قروض الشركاء الميسرة لنفس إجراءات التخفيف من المخاطر المحددة في إطار الاقتراض السيادي، الذي صادق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015. ولهذه الغاية، سوف يتم اتباع النهج المحدد في المقطع سابعا من إطار الاقتراض السيادي بشأن إدارة المخاطر، يتبع كلما كان ذلك قابلا للتطبيق، على قروض الشركاء الميسرة.

13- تعتبر مخاطر العملة الخطر الرئيسي الذي يمكن أن يتعرض له الصندوق إذا ما تمت إعادة إقراض الأموال بعملة مختلفة عن اليورو. وكما ينص عليه المقطع ثامنا، في الفقرة 30 من إطار الاقتراض السيادي، سوف يحاول الصندوق التخفيف من هذا الخطر من خلال ضمان إعادة إقراض الأموال بنفس عملة القرض، أي باليورو. وإن كان ذلك ممكنا، وبعد اتخاذ إجراءات التحوط الملائمة ضد مخاطر العملة، يمكن النظر أيضا في إمكانية توفير قروض بالدولار الأمريكي.

### هاء - إدارة الأموال المقترضة

14- سوف يتم تجميع حصائل قرض الشرك الميسر مع الموارد الأساسية للصندوق وإدارتها وفقا لسياسات وإجراءات الصندوق بهذا الصدد.

## واو - الإبلاغ

15- سوف يبلغ الصندوق عن الموارد المعبأة بموجب اتفاقية قرض الشريك الميسر واستخدام هذه الموارد في التقرير السنوي للصندوق. ويعتبر هذا القرض جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية للصندوق. وبالتالي، وبما يتماشى مع إجراءات مراجعة الحسابات والإبلاغ عنها، سوف يوفر الصندوق للمقترض قوائم مالية مجمعة مراجعة بصورة سنوية، يتم إعدادها بما يتفق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مع تقرير مراجع الحسابات ذي الصلة.